

تعديل قانوني يمهد الطريق لخصخصة قناة السويس



الأربعاء 17 أغسطس 2022 08:22 م

حذر ناشطون ومراقبون على مواقع التواصل الاجتماعي من إضطرار حكومة السيسي إلى التفاوض على قرض بنحو 20 مليار جنيه (2 مليار دولار) يكون الرهن فيه أصول مصرية تتمثل في قناة السويس وهو ما يعد خصخصة مرتقبة للقناة أكبر مدخولات العملة الصعبة لمصر

وفي يوليو ٢٠٢٢، الماضي، وافق برلمان السيسي علي انشاء صندوق جديد لقناة السويس بهدف إدارة اموالها بشكل مستقل مقره في الاسماعيلية، بعد ما تم الموافقة علي تعديل القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٥ ، ومن شأن الصندوق أن يستغل موارد وأصول قناة السويس، وهو ما يعني أن كل ما يخص قناة السويس ستختفي من الموازنة العامة (بند الإيرادات).

صندوق قناة السويس، وفقا لقرار تأسيسه، سيعمل على استخدام الموارد والأصول بهيئة قناة السويس، ويسمح للقطاع الخاص بالعمل مع القطاع العام من الاستخدام الأمثل لتلك الموارد، دون استنزاف موارد الدولة

وقناة السويس المصدر الثاني للعملة الصعبة للبلاد، تحقق ربعا دون نفقات كبيرة، بلغت العام الماضي نحو 7 مليارات دولار

ويبدو أن الموافقة البرلمانية تمت بعد أن أجرت حكومة السيسي مفاوضات مع أبوظبي لاقتناع بنوك دولية بالقرض المتمثل في نحو 2.5 مليار دولار

وبدأت الهيئة الاقتصادية لقناة السويس -الذراع الاقتصادي لشركة قناة السويس للملاحة البحرية وهي هيئة عامة ذات طبيعة خاصة- التفاوض مع بنوك محلية ودولية للحصول على قرض قيمته 20 مليار جنيه، بغرض توظيفها في إقامة مشروعات تنموية جديدة

واقترضت الهيئة 10 مليارات جنيه من البنوك العام الماضي، توظفها حاليا، في تنمية المنطقة الاقتصادية لغرب السويس والعين السخنة، وظهرت الحاجة إلى استمرار التمويل فدخلت في شراكة مع شركة خاصة، يفترض أن تتولى بنفسها تمويل تلك المشروعات، لم تنته الهيئة الاقتصادية من استخدام قرض العام الماضي، وكانت تأمل أن توافق الحكومة على منحها المزيد، فجاءت الأزمة المالية، لتوقف تلك الطموحات

وقال رئيس "تكنوقراط مصر" الخبير الاقتصادي د[محمود وهبه على حسابات التواصل الاجتماعي إن إفلاس السيسي مقنع، وأنه لم يتمكن من سداد 8 مليار لقرض صيني، فيجري الآن مفاوضات مع البنوك الصينية علي تسليم أصول من قناة السويس

وأوضح أن تسليم أصول من قناة السويس لسداد قرض صيني هو مثل ما تم مع الخديوي إسماعيل الذي سلمها مقابل ديون"، وأنه يعني "تحكم الصين بأصول كقناة السويس سيتمد الصراع الدولي بين القوي العظمي إلي مصر والقناة وتصبح مصر لعبة بيد الصين".

وقال: "سيرالانكا شجاعة لتعترف بالإفلاس بعد تسليم ميناء للعين لسداد قرض، ولكن السيسي سيخضع ولن يعترف بالإفلاس بتسليم أصول القناة للسداد".

وأوضح أن جيوتي لم تسدد ديونها للعين فاستولت علي ميناء ، مبينا أن "قناة السويس ستكون تاج إمبراطورية العين حول طريق الحرير وإفلاس للخديوي السيسي".

وفي إجابة على تساؤل البعض "لماذا يسلم السيسي قناة السويس للعين؟" قال : "لأن الإحتياطي ينخفض وميزان المدفوعات يخسر والمال الساخن هرب والسندات ماتت لا مخرج".

التحرك الشعبي واجب

كان بنك ابوظبي بدأ تفاوضه مع عدة بنوك خليجية لجمع قرض طلبته مصر بقيمة ٢,٥ مليار دولار من بين البنوك بنك اسراييلي يدعى هبوعليم ولؤومي، وغالبا سيكون ضمان القرض إما قناة السويس أو قناة السويس، يقول أحد المفردين

تملك ميرسك 55% من قناة السويس للحاويات، فيما تملك كوسكو باسيفيك 20%، وهيئة قناة السويس 10% والبنك الأهلي المصري 5%، والباقي لشركات خاصة

وقال مراقبون إن شركة قناة السويس للحاويات، مركز الشحن علي مدخل قناة السويس الشمالي، لا تملك الدولة المصرية منها إلا 15% والباقي تم بيعه للأجانب

وتم بيع 49 % من حصة المنطقة اللوجستية في قناة السويس للإمارات، وهو ما أقرته داليا زيادة المناقشة الرئيسية عن السيسي على مواقع التواصل، وقالت في تغريدة في مارس الماضي: "على الرغم من أن استثمار الإمارات في الاستحواذ على أسهم الدولة في شركات مصرية كبرى قد أثار الكثير من الجدل في الشارع المصري، بين مؤيد ومعارض ومتوجس من فكرة بيع أسهم مملوكة للدولة المصرية إلى دولة أخرى، إلا أن كثيرين لا يعلمون... أن الإمارات بالفعل هي أكبر مستثمر أجنبي في مصر على مستوى العالم، منذ أكثر من خمس سنوات، بقيمة استثمارات مباشرة تزيد على ١٥ مليار دولار، وأن هناك أكثر من ألف شركة إماراتية تعمل في مصر في مجالات حيوية جداً مثل الصناعات الغذائية، التكنولوجيا، والطاقة (النفط والغاز)، بالإضافة إلى التدخل القوي للإمارات في الخدمات اللوجستية في قناة السويس التي تستثمر الإمارات في أعمالها وإدارتها بشكل كبير منذ عام ٢٠١٧، عبر شركة موانئ دبي وشركات خدمات لوجيستية أخرى".

حجم الديون

ووفق تقرير أخير للبنك الدولي عن حجم الديون، في نهاية مارس الماضي، بلغت 158 مليار دولار، وتلتزم الحكومة وفقا للتقرير بدفع مستحقات ديون خارجية، من مارس 2022 إلى مارس 2023، بنحو 33 مليار دولار

وأثارت تلك الديون صندوق النقد الدولي الذي شارك الحكومة في زيادة تلك الأعباء بالتوسع في إقراضها، لمشروعات غير ذي نفع للاقتصاد، بلغت 20 مليار دولار، فيما يرفض الصندوق حاليا منح الحكومة 3 مليارات أخرى وشهادة حسن سير وسلوك تمكنها من الوقوف أمام الدائنين لطلب المزيد من القروض، ولم تتوقف تحذيرات الصندوق ومؤسسات التمويل الدولية عن تحذير مصر من انخفاض نسب النمو وزيادة القروض، وعدم إصلاح الاقتصاد الهش الذي يعتمد على ريع الضرائب والرسوم والخدمات

ووصل العجز 11 مليار دولار في 9 أشهر، وارتفاع قيمة الودائع العربية في الإحتياطي النقدي، إلى 14 مليار دولار، عدا قروض أخرى، من 33 مليار دولار اجمالي الودائع بالعملية الصعبة